جهود النووي اللغوية والنحوية والصرفية في (تحرير ألفاظ التنبيه)

م.د. عبدالسلام مرعي جاسم
جامعة الموصل/كلية التربية/قسم علوم القرآن الكريم

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١١/٩/١٣ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١١/١١/١٣

ملخص البحث:

يتوفر البحث على إبراز جهد الإمام النووي اللغوي النحوي والصرفي في معجمه اللغوي الذي أقامه على كتاب(التنبيه) للإمام الشيرازي، فقد وضع على هذا الكتاب حاشية لغوية جمة الفائدة أسماها (تحرير ألفاظ التنبيه) عرض فيها لجوانب كثيرة من جوانب اللغة، مما يستحق معه أن ينعت أنه معجم في لغة الفقهاء، وقد توزع عمله إجمالا على ثلاثة جوانب، جعلنا منها المنطلقات المنهجية في البحث، وهي اللغة، النحو، والصرف، وقفنا فيها على المعالجات المتنوعة التي تجلت فيها جهود النووي في هذا الكتاب.

Al-Nuawi's Linguistic and grammatical Efforts in Tahreer Alfath Al-Tanbeeh

Instructor Dr. Abdul Salam Mari'e Jasim Al-Maula
University of Mosul / College of Education
Department of Holy Quran

Abstract:

This research tries to focus on Imam Al-Nuwawi 's grammatical, etymological and linguistic efforts in his linguistic lexicon that he had made on (Al-Tanbeeh) book by Imam Al-Shirazi. He had put on this book a linguistic margin with great benefit which he called **(Tahreer Alfath Al Tanbeeh) {Explanation of Warning Expressions}** in which he presented many aspects of language, that made it deserves being called the lexicon of philologist's language. His work had been distributed in general into three aspects, that we have made the methodological start point of the search, i.e. grammar, etymology and language. In these aspects we have been aware of the different treatments that manifested Al-Nuwawi's efforts in this book.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد أورث سلف الأمة خلفها تراثا عامرا من المعرفة، ملأ الدنيا وشغل الناس، و(تنبيه) الإمام الشيرازي(ت٤٧٦) في الفقه الشافعي من هذا الإرث الخالد، وقد توجهت إليه همة إمام همام، عرفته القرون والقروم، وهوالإمام النووي(ت٦٧٦)، فعمل عليه حاشية لغوية غزيرة النفع حاشدة المعلومة، أراد لها- فيما نخال- أن تكون معجما في لغة الفقهاء. وقد ترجح في حسباننا أن عمل النووي قمين بالتأمل، حري أن تنهد له دراسة تستجلي فيه الجهد المبارك، وتتقرى بأناة منهاجه،فانعقدت النية على ذلك، وقوي العزم، وقد وجدنا النووي قد بين في مقدمة الكتاب جوانب مهمة من عمله فقال:((وقد استخرت الله الكريم الرؤوف الرحيم في جمع مختصر أذكر فيه إن شاء الله تعالى جميع ما يتعلق بألفاظ التنبيه فأبين فيه إن شاء الله اللغات العربية والمعربة والألفاظ المولدة والمقصورة والممدودة وما يجوزان فيه والمذكر والمؤنث وما يجوزان فيه والمجموع والمفرد والمشتق وعدد لغات اللفظة وأسماء المسمى الواحد المترادفة وتصريف الكلمة وبيان الألفاظ المشتركة ومعانيها والفروق بينها ... وأنبه فيه على جمل من مهمات قواعد التصريف المتكررة ...وبيان ما قد يلحن فيه...)) وبعد إنعام النظر في المادة اللغوية رأينا أن نقسم البحث على ثلاثة جوانب: اللغة، والنحو، والصرف، ففي اللغة ألفينا جهده ينقسم الى قسمين أساسيين:لفظي جاء في الكلام على ما ليس له علاقة بالمعنى،كضبط المفردات وبيان لغاتها وغير ذلك، ودلالي عالج فيه جوانب تتعلق بالمعنى. ثم ختمنا بالتصحيح اللغوي الذي ارتبط بالجانبين السابقين كليهما.ونظرا لهذا الامتداد والسعة في ابحث والتناول جاء تقديمه على سواه. وفي النحو وقف النووي عند غير مسألة وقضية وعرج أحيانا على الخلاف النحوي. وفي الصرف تنوعت المعالجة فحينا يطيل ويفصل ويحكي الخلاف، وآخر يمر عجلان يكتفي بالإشارة المفهمة والتصريف المبتسر. وقد حاولنا في هذا كله - ما وسعتنا المحاولة- أن نسلط الضوء على مسائل هذه الجوانب، ونقرر جمهورها، ونحيل الى الأمات من المظان، ساعين في أثناء هذا وذاك الى تلمس المنطلقات المنهجية في المعالجة. ومن سلامة المنهج أن نشيرهنا الى أنا اختصرنا- تخففا- عنوان كتاب النووي لدى الإحالة الى(التحرير)، والحمد لله رب العالمين.

أولا: الجهود اللغوية:

تنوعت جهود النووي اللغوية واتسعت في تعليقاته على التنبيه، وهي في جمهورها واعبة لجل المباحث اللغوية التي يعنى بها المعجميون، لاسيما أن النووي يقدم معجما في لغة

الفقهاء، وقد بدا لنا غب الملاحظة والتأمل أن هذه الجهود آخذة جانبين أساسيين اندرج تحت كل واحد منهما فقرات، وهما: الجانب اللغوي، والجانب الدلالي.

أ- **الجانب اللفظي**: مرادنا به ما لم يتوفر فيه الحديث على كشف المعنى وبيانه، بل اقتصر على التعامل مع المفردة في بنيتها أو حركتها.

١ - **ضبط المفردات:**

ضبط النووي جل ما تناوله من مفردات، وقد شمل عمله صيغا اسمية وفعلية، فمن الاسمية قوله في ضبط (الأزم):((الأزم بفتح وإسكان الزاي وهو الإمساك))(١). ويقول في ضبط (ذات عرق):((بكسر العين وإسكان الراء وهي على مرحلتين من مكة))(٢).

وفي الصيغ الفعلية، نجد ضبطه ينحو منحى أكثر عمقا، إذ نبه على ما قد يترتب على التصحيف في الفعل من اختلال في الحكم الفقهي، ومما ضبطه في هذا الصدد قوله في الفعل (يسمع) الوارد في قول الشيرازي:((ومن لزمه الظهر لزمه الجمعة إلا ... والمقيم في موضع لا يسمع فيه الأذان))(٣)، فقد قال ضابطا:((بضم الياء، النداء بالمد وبكسر النون وضمها وهو الصوت))(٤) إذ قد يكون انتفاء السمع لعلة في السامع. في حين نجده في موضع آخر يضبط الفعل، ثم إن السبب يفهم من تفسيره للعبارة كاملة، فيقول في الفعل(يبرد) الوارد في حديث الشيرازي عن تأخير الظهر في صبارة الحر لمن يصليها جماعة ـ:((هو بضم الياء أي يؤخرها ليبرد الوقت))(٥). فتكون الهمزة دالة على الدخول في الشيء وهو البرد هنا. وقد يصرح أن الضبط جاء لدرء تصحيف يغير المفهوم أو الحكم، فقال في ضبط الفعل(يرجع) الوارد في الحديث عن الأذان:((هو بفتح الياء وإسكان الراء أي: يعود إلى رفع الصوت، وقد يصحفه بعض الناس فيقول: يرجع بضم الياء وتشديد الجيم، وهذا خطأ، لأن الترجيع هو الإتيان بالشهادتين سرا، وقد انقضى ذلك))(٦).

٢ - **اللغات في المفردة:**

أشار النووي في مواضع عديدة إلى اللغات الواردة في المفردة، وله في ذلك منهاج متبع، فقد يورد اللغة من غير أن يحكي فيها قولا أو يطلق عليها حكما، ومن ذلك قوله في

---

(١) التحرير/١٥

(٢) م.ن/٣٢

(٣) التنبيه/٥٨

(٤) التحرير/٥٨

(٥) م.ن/٣٠

(٦) م. ن/ ٣٢.

الفعل(عجز):((بفتح الجيم أعجز بكسرها، هذه لغة القرآن، ويقال بعكسه))[١]. وعن ابن الأعرابي(ت٢٣١) أن الكسر لا يقال إلا في عظم العجيزة[٢]. ومن هذه اللغات أيضا ما نقله في الهمز، فيقول في(السورة):((بلا همز وبالهمز، وسور بلد بلا همز... وسؤر الطعام والشراب بقيته مهموز، وسورة القرآن أشبهتهما فجاء فيها الهمز وتركه))[٣].

وقد يورد النووي اللغة في المفردة حاكما عليها إما بالصواب أو الفصاحة أو الأولى أو الشذوذ أو غير ذلك مما اعتمده من ألفاظ في النقد اللغوي، وليس مرادنا بهذه الأحكام أن النووي أنشأها من عند نفسه، أو أنها له بخاصة، بل ما دام إنه قد نقلها وأقرها لأصحابها نسبناها إليه تجوزا، ومن ذلك قوله في الفعل(بقي):((بكسر القاف وفتح الياء، **هذه اللغة الفصيحة**، وبها جاء القرآن، ويجوز في لغة طي فتح القاف وقلب الياء ألفا، وكذا عندهم ما أشبهها، وهو كل ياء قبلها كسرة))[٤] وقد يحكم على اللغة بأنها الأفصح، فيقول في(الأصبع):((في الإصبع عشر لغات: كسر الهمزة وضمها وفتحها مع فتح الباء وضمها وكسرها، والعاشرة أصبوع، **وأفصحهن** كسر الهمزة مع فتح الباء))[٥] والكسر مع الضم نادر عند ابن منظور، وخص العاشرة بالأنملة[٦]. وقد يحكم على اللغة بالأكثر والأشهر أو القلة[٧]. وقد يحكم بالغرابة، فيقول في(البصاق):((البصاق والبزاق والبساق، وبصق وبزق وبسق ثلاث لغات **والسين غريبة**))[٨]. وسبب الغرابة فيما يبدو أن(بسق) ليس أصلا، بل ثمة إبدال بين السين والصاد[٩].

وإذا تتبعنا عمل النووي أكثر في نقل لغات المفردة، وجدناه أحيانا ينقل اللغة حاكيا أقوال اللغويين أو بعضها فيها، ساكتا عن الحكم عليها، ومن ذلك قوله في(الحمص):((بكسر الحاء، وكسر البصريون ميمه، وفتحها الكوفيون، وقال الجوهري: قاله المبرد بالكسر، وثعلب بالفتح ...))[١٠]. وهي متابعة عجلى كما لا يخفى، إلا أنها لا تلبث أن تأتي في مواضع أخرى

---

(١) م.ن/٢٢

(٢) ينظر: إصلاح المنطق/١٨٨، ومقاييس اللغة: ابن فارس، مادة(عجز)/٧١٢، والصحاح: مادة(عجز): ٨٨٣/٣.

(٣) التحرير/٤٠، و١٦. وينظر : لسان العرب :مادة(سأر): ٣٤٠/٤

(٤) م.ن/٢٦، وينظر:المقتضب:١٤٥/٣، ومقاييس اللغة، مادة(بقي)/١٢٧-١٢٨

(٥) م.ن/٣٣

(٦) ينظر:مادة(صبع):١٩٢/٨، والمذكر والمؤنث:٣٣٧/١

(٧) ينظر:٥٧،و ٧١ ،و٨٣،و١٠٥و١٨١،

(٨) م.ن/٤٩

(٩) ينظر:مقاييس اللغة، مادة(بسق)/١١٦

(١٠)التحرير/٨٠، وينظر:الصحاح، مادة(حمص):١٠٣٤/٣

جيدة مستقصية جملة صالحة من أقوال اللغويين أيما استقصاء، ومن ذلك قوله في(الفرجة): ((وهي بضم الفاء وفتحها، ويقال لها أيضا فرج ... وممن ذكر الثلاث صاحب المحكم وآخرون، وذكر الأولين الأزهري وآخرون، واقتصر الجوهري وبعضهم على الضم. وأما الفرجة بمعنى الراحة من الغم، فذكر الأزهري فيها فتح الفاء وضمها وكسرها))[١].

ولا ينتهي النووي عند سرد الأقوال في لغات المفردة فحسب، بل قد يحكم عليها أحيانا كما رأيناه آنفا، إما بالأفصح أوالشهرة أو غير ذلك، ومن ذلك قوله في الإنفحة:((فيها أربع لغات، **أفصحهن** عند الجمهور إنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء، والثانية كذلك لكنها بتشديد الحاء، والثالثة بفتح الهمزة مع التشديد، والرابعة المنفحة بكسر الميم وإسكان النون وتخفيف الحاء، **فالأوليان مشهورتان**، وممن حكى الثالثة أبو عمر في شرح الفصيح، والرابعة ابن السكيت والجوهري))[٢]. ويمضي مترسما منهاجه في البحث والتعقب فيحكم على اللغة بالشذوذ أوالغرابة[٣]، فحين حكم بالقلة على نقل (الخمرة) بالتاء، وعلى نقل الفراء(حائضة)[٤]، وجدناه يحكم بالقلة والرداءة على إسكان الحاء من(الوحل) فقال:((بفتح الحاء هذا هو المشهور وحكى الجوهري وغيره لغة قليلة بإسكانها، قال الجوهري:هي رديئة))[٥].وكذا عدها ابن منظور(ت٧١١)، وفي كلام الزبيدي(ت١٢٠٥) ما يدل على غير ذلك[٦]. وربما يكون سبب الرداءة أن المعروف هو فتح حرف الحلق الساكن تخفيفا لا العكس.

ولا تند عن النووي الإشارة وهو ينقل لغات المفردة الى تداخل اللغتين، وما له من أثر في وجود صورة أو وزن نادر للمفردة، فيقول في الفعل(فضل):((هو بفتح الفاء وفتح الضاد وكسرها والمضارع من المفتوح (يفضل) بالضم ومن المكسور مضموم أيضا ومفتوح، ففتحه قياس، وضمه بناء نادر، قال سيبويه: هذا عند أصحابنا إنما يجيء على **تداخل لغتين**. وقال الجوهري: هو شاذ لا نظير له))[٧]. ويبدو أن الراجح عند سيبويه الشذوذ أيضا.

---

(١) التحرير/٥٤، وينظر:إصلاح المنطق/٣٢، والصحاح، مادة(فرج):٣٣٣/١-٣٣٤، وتهذيب اللغة، مادة(فرج):٤٤/١١، والمحكم والمحيط الأعظم:ابن سيده، مادة(فرج):٣٩٧/٧-٣٩٨

(٢) التحرير/١٤٦، وينظر:إصلاح المنطق/١٧٥-١٧٦، والصحاح،مادة(نفح):٤١٣/١، ولسان العرب:ابن منظور، مادة(نفح):٦٢٤/٢

(٣) التحرير/٢٠، و٢٥، و٩٥

(٤) ينظر: م.ن/٢٥ و٢٧، وشرح المفصل: ابن يعيش:١٠٠/٥-١٠١

(٥) التحرير/٥١، وينظر:الصحاح، مادة(وحل):٨٤١/٥

(٦) ينظر:لسان العرب، مادة(وحل):٧٢٣/١١، وتاج العروس، مادة(وحل):١٥٣/٨

(٧) م.ن/٨٦، وينظر:الكتاب:٤٠/٤، وإصلاح المنطق/٢١٢، والصحاح، مادة(فضل):١٥٩٧/٥

٣ - **الإفراد والتثنية والجمع:**

وقف النووي عند عدد يسير من المفردات مشيرا الى تثنيتها وما يطرأ عليها في أثناء ذلك، ومن هذه الوقفات قوله في تثنية(الربا):((مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالألف، وتثنيته ربوان، وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء بسبب الكسرة في أوله، وغلطهم البصريون))[١] وفي كلامه إشارة الى أصالة الواو لذا فإنها تلزم في التثنية وغيرها، ولا تتأثربسواها، وقد نص الزبيدي وغيره على جواز مذهب الكوفيين تخفيفا[٢]. وقد يشير الى جواز التثنية بالوجهين الواوي واليائي مع إلماحة من طرف خفي الى سبب ذلك، فيقول في(الرحى):((الرحى مقصورة مؤنثة تكتب بالياء وبالألف وتثنيتها **رحيان ورحوان**))[٣] ويلمح هنا ــ بجواز صورتي التثنية ــ بجواز كون الفعل واويا أو يائيا،اليائي أرجح[٤] لذا قدم في النص.

وربما اكتفى أحيانا بالإشارة الى أن المفردة لا تثنى ولا تجمع، وقد يحكي في ذلك خلافا[٥]. أما الجمع فقد تنوعت إشاراته فيه، فقد يورد ما في المفردة من صيغ جمع فحسب، ومن ذلك قوله في جمع(عبد):((وجمع العبد عباد وعبيد وأعبد وأعابد ومعبوداء بالمد ومعبدة بفتح الميم والباء وعبد بضم العين والباء وعبدان بضم العين وكسرها وتشديد الدال وعبدا بالقصر والمد))[٦]. وثمة فرق بين صيغتي(العباد، والعبيد) فلا تضاف الأولى إلا لله تعالى وليست الأخرى كذلك[٧]. وقد وقف النووي على شيء من الفروق بين صيغ الجمع في موضع آخر[٨].

وربما علق وهو يحكي صيغة الجمع على جانب منها، وقد بدا ذلك في حديثه عن (الآنية) إذ قال:((جمع إناء ... وجمع الآنية أواني، ووقع في الوسيط وغيره من كتب الخراسانيين إطلاق الآنية على المفرد، وليس بصحيح))[٩] ولعل مرد ذلك الى وجود جمع

---

(١) التحرير/١٣٦

(٢) ينظر:المحكم والمحيط الأعظم، مادة(ربو):١٠/٣٢٧، والمصباح المنير:الفيومي، مادة(ربو)/٢١٧، وتاج العروس:١/١٤٢.

(٣) التحرير/١٧٢

(٤) ينظر:إصلاح المنطق/١٦٤،ومقاييس اللغة، مادة(رحي)/٤٢٥-٤٢٦

(٥) ينظر:التحرير/٢٢، و٩٨

(٦) م.ن/٤٣،و٦٦و٦٧و٨٤و١٢٢و١٢٧و١٧١و و٣١٩

(٧) ينظر: مقاييس اللغة، مادة(عبد)/٧٠١، والمفردات في غريب القرآن/٣١٩

(٨) التحرير/١٣٨.

(٩) م.ن/١٤،وينظر أيضا:١٣٠، ولحن العامة/١٦٩

الجمع للمفردة، فحسبوا أن الموجود هو الجمع. وقد تكون تعليقته بالتنبيه على ما يطرأ على المفردة من تغييرفي الجمع، أو بيان طرف من ذلك، ويتضح هذا الأمر جليا في جمع (الإنس) إذ رأيناه يقول:((البشر، واحدهم إنسي بكسر الهمزة وإسكان النون، وأنسي بفتحهما حكاهما الجوهري وغيره، والجمع أناسي، قال: فتكون الياء عوضا عن النون))(١). وما ذكره هو مذهب الفراء والمبرد(ت٢٨٥) والزجاج(ت٣١٦)، لإن الزنة عندهم (فعالي)، وقد نوقشوا في ذلك مع إجازتهم الوزن الآخر، والجمع عند سيبويه لـ (إنسان) وأبدلت النون ياء، واستحسن أبو حيان أن تكون(أناسي) جمعا لأنسي، و(أناسين) جمعا لإنسان(٢).

وأحيانا قد يورد النووي وهو يتكلم على المفردة ما فيها من خلاف إن وجد، ومن أماثيل ذلك قوله في جمع(رمضان):((يجمع على رمضانات وأرمضاء بالمد، ورماضين، حكاه النحاس عن الكوفيين، قال وغلطهم فيه سيبويه، قال النحاس: وحكوا فيه أرمضة قال: ويجوز رماض كما قيل: شعاب في جمع شعبان))(٣). فسيبويه لا يجري هذا الوزن(فعالين) في جمع الصفة.

٤ - __التذكير والتأنيث:__

تعرض النووي للتذكير والتأنيث في أثناء تعليقاته، فأشار في غير موضع الى المفردات التي يجوز تذكيرها وتأنيثها، ومن ذلك قوله في (الطريق):((يذكر ويؤنث))(٤). وربما يشيرأحيانا الى جواز الوجهين، إلا انه ينبه على رجحان احدهما على الآخر، وقد يحكي الرجحان بأنه الأكثر،فقال في (السكين):((وفيه لغتان التذكير والتأنيث، **والتذكير أكثر**، قال:النحاس: قال الأصمعي: السكين مذكر وزعم الفراء أنه يذكر ويؤنث، قال: وحكى الكسائي: سكينة))(٥).

---

(١) التحرير/١٢٦

(٢) ينظر:معاني القرآن:الفراء:٢/٢٦٩-٢٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه:الزجاج:٥٦/٤، ومشكل إعراب القرآن:مكي بن أبي طالب القيسي:١٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية:ابن مالك:١٨٦٩/٤-١٨٧٠، وشرح ابن الناظم/٥٥٦، ولسان العرب، مادة(أنس):١١/٦، وتوضيح المقاصد والمسالك:٦٥/٣، والدر المصون:٢٥٧/٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٠٣/٤

(٣) التحرير/٩٣-٩٤، وينظر:الكتاب:٤٢١/٣-٤٢٢، ولسان العرب، مادة(رمض):١٦١/٧، والمصباح المنير مادة(رمض)/٢٣٩

(٤)التحرير/١٩، وينظر أيضا:٩١، و١١٧، و١٢٦

(٥) م.ن/١٢٤، وينظر:إصلاح المنطق/٣٥٩

وقد تأتي حكاية الرجحان بأنه أشهر، فالقوس((مؤنثة ومذكرة، والتـذكير أكثـر))[١]. وقد يكون أحد الوجهين أو اللغتين قليلا أو ضعيفا، فينبه عليه، فنراه يشير الى أن الإبهام مؤنثة وحكي تذكيرها، وأن الحرب مؤنثة وقد تذكر، وأن الخمر مؤنثة ومذكرة على ضعف[٢] والحق أن قضية التذكير والتأنيث هذه قد يكون مردها الى الحمل على المعنى ومعاملـة اللفـظ بهـذا الاعتبار، على أن النووي لم يخل كلامه من بيان للمعنى الذي قد تدل عليه المفردة تـذكيرا أو تأنيثا، إذ أشار الى الفرق بين(مرضع ومرضعة) بأن قال:((وامرأة مرضـع أي: لهـا ولـد ترضعه، فإن وصفتها بإرضاعه قلت: مرضعة))[٣]. وهي مسألة للنحاة فيها كلام[٤].

٥ - **المقصور والممدود:**

تنوعت إشارات النووي الى ذلك، وقد يكتفي بالإفادة أن المفردة مما يقصر ويمد، وقـد يذكر أن المد هو المشهور وأن القصر شاذ باطل[٥]. وهو في الأعم الغالب لا يقف عند ما قـد يكون بين القصر والمد في المعنى، فلا يزيد في(البكاء) على القول:((يمد ويقصـر))[٦]. فـي حين إن المد يدل على الصوت المصاحب للدمع المتحدر، والقصر يدل على الدمع وحـده[٧]. على أنه لم يفوت الإشارة الى الفرق في موضع آخر، فيقول(الهواء):((بالمد هـو مـا بـين السماء والأرض ... قال أهل اللغة: كل خال هواء، وأما هوى النفس فمقصور يكتـب باليـاء، وجمعه أهواء))[٨] ولا يخفى ما في المد من تعبير عن استطالة الهواء حتى يملأ ما بين السماء والأرض، وليس كذلك القصر.

٦ - **المولد والمعرب:**

وقف النووي عندهما في غير موضع، ففي المولد وقـف عنـد مفـردة (الفطـرة) الواردة في باب الزكاة من التنبيه، إذ قال:((بكسر الفاء، اسم للمخرج في زكاة الفطـر، وهـو اسم **مولد**، ولعلها من الفطرة التي هي الخلقة. قال أبو محمد الأبهري: معناها زكـاة الخلقـة،

---

(١) التحرير/٦٠، وينظر:إصلاح المنطق/٣٦٠، والمذكر والمؤنث:٥١٩/١

(٢) التحرير/٢٣، و٢٧، و٥٨. وينظر: المذكر والمؤنث:٣٧٢/١، ٥٢٠ ، ٥٢٤.

(٣) م.ن/٢٧٩

(٤) ينظر: مباحث الدلالة النحوية/ ٣٨٠ أطروحة

(٥) ينظر:التحرير/٩٧، و٥٣

(٦) م.ن/٧٢

(٧) ينظر:لسان العرب، مادة(بكي):٨٢/١٤

(٨) التحرير/١٥٦، وينظر:مقاييس اللغة، مادة(هوي)/١٠١٨.

كأنها زكاة البدن))[١] والخلقة أحد معاني الفطرة، وأبرز ما تنصرف إليه هو الخلقة الآدمية وهي البدن. ونلحظ أحيانا أن النووي يبحث عن الأصل أو الصلة بين الاستعمال اللغوي والاستعمال الجديد، ففي مفردة(التفرج) نراه يقول:((لفظة **مولدة**، لعلها من انفراج الغم وهو انكشافه))[٢]. وقد نص ابن فارس(ت٣٩٥) على أن الفرجة هي((التفصي من هم أو غم))[٣] على أن هذا الاستعمال قد يكون جاريا على الغالب، إذ قد تورث الفرجة هما أو تزيده.

أما المعرب، فقد كانت وقفات النووي عنده كثيرة، وجاءت متنوعة، فربما ذكر أن المفردة معربة من غير بيان لأصلها، فيقول في (المسك):((بكسر الميم، وهو الطيب المعروف ... وهو **معرب**، قال الجوهري: وكانت العرب تسميه المشموم))[٤]. وهكذا دواليك، مما هو منثور في كتابه[٥]. على أن في تعريب هذه المفردة هنا فضل نظر[٦]. إلا أنه أحيان لا يذر الإشارة الى أصل المفردة الأعجمي، ومن ذلك قوله في(الخندق):((**فارسي معرب**، تكلمت به العرب قديما، وجمعه خنادق))[٧]. وثمة أمر يلحظ في هذا الصدد عند النووي، وهو أن الأصول التي أشار إليها كانت فارسية كلها، مما قد يصحح الظن أن المراد عنده بالأعجمي في سائر المواضع هو الفارسي، وهو متابع في ذلك الجواليقي(ت٥٤٠)، الذي لم يسلم من النقد على ذلك[٨].

وفي مواضع أخر نجد النووي يورد ما في المفردة من خلاف أو أقوال في كونها معربة أو عربية أو مولدة، ومن ذلك قوله:((السراويل **عجمية معربة** عند الجمهور، وقيل **عربية**))[٩]. ويبدو أنها معربة عن(**شروال**)، أما إذا كانت هذه الأخيرة عامية مبتذلة كما ذهب الزبيدي، فبالوسع القول بعربيتها. وربما كان الخلاف في المفردة من حيث كونها معربة أو مولدة، وذلك جلي في قول النووي في(الماش):((بتخفيف الشين حب معروف، قال الجوهري والجواليقي: **هو معرب أو مولد**: والمولد الذي لم تتكلم به العرب أبدا))[١٠]. وجزم ابن سيده

---

(١) التحرير/٨٦، وينظر: مقاييس اللغة، مادة(فطر)/٨٢٠.

(٢) التحرير/١٦٧.

(٣) مقاييس اللغة، مادة(فرج)/٨١٦، وينظر:إصلاح المنطق/١٠١

(٤) التحرير/٢١، وينظر:الصحاح، مادة(مسك):١٦٠٨/٤، والمعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم:الجواليقي/٣٧٣

(٥) ينظر: التحرير/١٧، و٢٣، و٥٨، و١٧٤

(٦) ينظر: مقاييس اللغة، مادة(مسك)/٩٤٨

(٧) م.ن/٥٧، وينظر أيضا:٧٩، و١٢٧ان و١٢٣، و١٣٩، و١٤٧، و١٤٨، و:المعرب/١٧٩

(٨) ينظر: المعرب/٥

(٩) التحرير/٣٤، وينظر:٧٩، و١٥٦، والمعرب/٢٤٤، وتاج العروس، مادة(شرذل):٣٩٠/٧

(١٠) التحرير/٨٠، وينظر أيضا:٩١

بأعجمية المفردة[١]. في حين نجده في موضع آخر يكتفي بالإشارة الى أن(الشيرج) ليست عربية من غير بيان كاف لحالها[٢]، وهي كلمة معربة[٣].

ب- **الجانب الدلالي:**

كانت للنووي متابعاته الدلالية المختلفة التي أخذت مساحة واسعة في عمله، إذ لم يلبث أن نبه على الدلالات المتنوعة للمفردات، وسنتناول هذا الجانب على النحو الآتي:

١- **الأصول الاشتقاقية:**

عني النووي ببيان الأصول الاشتقاقية للمفردات، وقد دار حديثه في جمهوره على الدلالة، وله في ذلك منهاج، فهو قد يورد للمفردة أصلا واحدا، ومن ذلك قوله في اشتقاق(الكفارة):((أصلها من الكفر بفتح الكاف وهو الستر، لأنها تستر الذنب وتذهبه، هذا أصلها ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم، كالقاتل خطأ وغيره))[٤]. وقد يورد للمفردة غير أصل، فنراه أورد للاستنجاء أصلين فقال:((من نجوت الشجرة أنجيتها إذا قطعتها، كأنه يقطع الأذى عنه، وقيل: من النجوة، وهو المرتفع من الأرض، لأنه يستتر عن الناس بنجوة))[٥] والقولان متفرعان على أن أصل هذه المادة يدل على الكشط والستر[٦].

وفي موضع آخر نلفي وقفته تجيء متريثة ضافية، فيقول في اشتقاق(زمزم):((قيل: سميت زمزم لكثرة مائها، يقال: ماء زمزم وزمزوم وزمازم إذا كان كثيرا، وقيل: لضم هاجر لمائها حين انفجرت وزمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل r وكلامه وقيل: إنها غير مشتقة))[٧]. والأصل (زم) يدل على تقدم في استقامة وقصد، وعلى صوت[٨]، والاشتقاقات الثلاثة تنضوي تحت هذين المعنيين. وإن كنا لم نلحظ للنووي فيما سلف ميلا الى احد الأصول الاشتقاقية التي تحدث عنها، فلا يعدم المتأمل أن يجدله ذلك، وقد بدا ميله هذا في حديثه عن (الاستلام) الوارد

---

(١) ينظر: المعرب/٣٧٦، والصحاح، مادة(ميش):١٠٢٠/٣، والمخصص:ابن سيده:١٨٧/٣

(٢) ينظر:التحرير/١٧٠.

(٣) ينظر:تاج العروس، مادة(حل):٢٨٦/٧

(٤) التحرير/٩٥، وينظر أيضا:٣٢،و٣٤، و١٠٣، و١٥٥

(٥) م.ن/١٩.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة، مادة(نجو)/٩٧٨

(٧) التحرير/١١٩، وينظر أيضا:٣٩، و٧٥، و١٤٢، و١٦٠، و١٦٦

(٨) ينظر: تهذيب اللغة: مادة(زم):١٧٤/١٣، ومقاييس اللغة، مادة(زم)/٤٣١والصحاح، مادة(زم):١٩٤٤/٥-١٩٤٥.

ذكره في مناسك الحج، في استلام الحجر الأسود، إذ يجوز أن يكون من (السلام) وهو التحية، ومن (السلام) بكسر السين وهي الحجارة، وميل النووي للأول[١].

ومما التفت إليه النووي في هذا الصدد بيانه نوع العلاقة في الاشتقاق، فلا بد من رابط يصل بين المعاني المختلفة، فقال في(الغائط):((في الأصل هو المكان المطمئن، سمي الخارج به لملازمته إياه غالبا))[٢]. ويقول موضحا العلاقة في التسمية ب(الغلام) واشتقاقه:((الصبي من حين يولد حتى يبلغ... قال الواحدي[ت٤٦٨]: أصله من الغلمة والاغتلام، وهو شدة طلب النكاح، هذا كلامه، ولعل معناه أنه سيصير إلى هذه الحالة))[٣]. فتكون هذه التسمية قد جاءت تفاؤلا، على أن كلام الواحدي يتفق مع ما ذهب إليه غير واحد من اللغويين من أن الغلام هو الشاب الطار الشارب[٤].

٢ - دلالة المفردات:

لا تكاد صفحة من كتاب النووي تخلو من وقفة عند دلالة المفردات، وسنقتصر من ذلك على ما كان له فيه توجيه أو متابعة، فمن متابعته المستفيضة ما أورده في معاني(الجلباب)، إذ قال:((هو الملاءة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها، هذا هو الصحيح في معناه وهو مراد الشافعي والمصنف والأصحاب، وقيل: هو الخمار والإزار، وقال الخليل: هو ألطف من الإزار وأوسع من الخمار: وقيل أقصر من الخمار وأعرض من المقنعة تغطي به المرأة رأسها: وقيل ثوب واسع دون الرداء تغطي به ظهرها وصدرها))[٥]. ونحسب هذه الأقوال لا تعدو أن تكون توصيفا للجلباب، أو أن البيئة اختلفت فاختلفت الدلالة. وقد يعمد الى تفسير تركيب كامل آخذا إياه من اختلاف دلالة مفردة من مفرداته، فيقول في تفسير الدعاء المعروف(**ولا ينفع ذا الجد منك الجد**):((الصحيح المشهور فيه فتح الجيم، وهو الحظ والغني أي: لا ينفع ذا الحظ والمال والغنى غناه ولا يمنعه منك ولا من عقابك، وإنما ينفعه ويمنعه من عقابك العمل الصالح، ورواه جماعة قليلة بكسر الجيم، وهو

---

(١) ينظر:التحرير/١١٣.

(٢) م.ن/٢٧.

(٣) م.ن/٢٨، وينظر أيضا: ١٠٢، و١٣٥

(٤) ينظر:تهذيب اللغة، مادة(غلم):١٤١/٨، والصحاح، مادة(غلم):١٩٩٧/٥، والمفردات/٣٦٤.

(٥) التحرير/٣٥،وينظر: لسان العرب، مادة(جلب):٢٧٢/١-٢٧٣

الإسراع في الهرب، أي: لا ينفعه هربه منك))[١]. وأنكر أبو عبيد(ت٢٤٢)ت الكسر لاستلزامه انقلابا في المعنى[٢].

ولم يغب عن النووي أن يعرج على العلاقات الدلالية الموجودة بين عدد من المفردات، من حيث العموم الخصوص وغير ذلك، فقد عول على الصيغة معلقا على قول الشيرازي:((وإن زوحم عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان فعل))[٣]:((هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف بغير واو، ويقع في أكثر النسخ زوحم بالواو، والأول أصوب، لأنه أعم، لأن الزحم يكون بمزاحمة وبغيرها))[٤]. وفي توجيهه هذا وتعليقه إشارة إلى توسعة الرخصة وألا تقتصر على حال الاشتراك في الزحم.

٣- **الفروق اللغوية:**

أخذت عند النووي شكلين، فهي إما أن تكون بين كلمتين، وإما أن تكون في كلمة واحدة تجوز فيها غير حركة، فمن الأول تفرقته بين(**الظل والفيء**)، فقد قال بعبارة ابن قتيبة:((والظل يكون غدوة وعشية، ومن أول النهار إلى آخره، والفيء لا يكون إلا بعد الزوال، لأنه من فاء، أي: رجع من جانب إلى جانب))[٥]. وقد يكون معنى البقاء في مادة(ظل)هو ما جعل دلالة الظل أرحب، لذا فأهل الجنة في ظل لا فيء. وفي موضع آخر نراه يقف وقفة أكبر على الفرق بين الوثن والصنم فيقول:((قال الجوهري: هما بمعنى، وقال غيره الوثن ما كان غير مصور، وقيل: ما كان له جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر أو غيره سواء المصور وغيره، والصنم صورة بلا جثة))[٦]. والكلام في التفرقة طويل، ويبدو أن الصنعة داخلة في معنى الصنم، ونقل الراغب(ت٥٠٢) أن الصنم هو كل ما شغل عن الله.[٧].

---

(١) التحرير/٤١-٤٢، وينظر: صحيح مسلم: مسام بن الحجاج: ٣٤٦/١

(٢) ينظر:إصلاح المنطق/٢٢-٢٣، وتهذيب اللغة، مادة(جدد):٤٥٥/١٠، ، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: الأزهري/٩٠٠، والمصباح المنير، مادة(جدد)/٩٢

(٣) التنبيه/٦١

(٤) التحرير/٦١

(٥) م.ن/٣٠، وينظر:إصلاح المنطق/٢٣٠، وأدب الكاتب: ابن قتيبة/٢٣-٢٤، والفروق في اللغة: أبوهلال العسكري:٣٤٠/١-٣٤١، ومقاييس اللغة، مادة(ظلل)/٦١٥.

(٦) التحرير/١٢٤، وينظر أيضا:١١٠، والصحاح، مادة(صنم):١٩٦٩/٥

(٧) ينظر: المفردات/٢٨٧، ولسان العرب، مادة(صنم):٣٤٩/١٢

ومما أوضح فيه النووي الفرق في كلمة جاءت فيها غير حركة **قوله في**(الوضوء):((بضم الواو هو الفعل، وبفتحها الماء))[١]. وغير ذلك كثير مما نثره في أثناء كتابه[٢]. إلا أنه أحيانا يتابع المسألة ويجري قلمه وراءها، ففي **(الغبن)** وجدناه يتوسع ويقول:((يقال: غبنه يغبنه في البيع غبنا بإسكان الباء، وفي رأيه غبن بفتح الباء أي: ضعف، وقال ابن السكيت[ت٢٤٤]: هي لغتان إسكان الباء وفتحها ثم قال: وأكثر ما يستعمل في الشراء والبيع بالفتح، وفي الرأي بإسكان، وجزم الجمهور بالفرق كما سبق))[٣]. وظاهر سياقته للمسألة انه يميل الى التفرقة.

وقد يترك الفرق في المفردة أثره في دلالة التركيب كله. وقد وقف النووي عند هذا المنحى، فقال في الفعل(**أخلف**) وبالهمز وتركه:((قال أهل اللغة: يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله: **أخلف الله عليك** أي: رد عليك مثله وإن ذهب ما لا يتوقع مثله ... قيل: له خلف الله عليك بغير ألف، أي: كان الله خليفة منه عليك))[٤]. وهذه التفرقة للجوهري، وعكسها ابن منظور، ونقل لها صيغا أخرى[٥]، وظاهر أن الهمزة في نص النووي للتعدية.

٤ - **الترادف والتضاد:**

وقف النووي عند هاتين الظاهرتين اللغويتين، وكما كانت له نظراته في الفروق اللغوية أو الدلالية بين المفردات، استوقفه الترادف بينها، ومن ذلك قوله في **(الحيض)**:((أصله السيلان، وله ستة أسماء:الحيض، والطمث، والعراك، والضحك، والإكبار، والإعصار))[٦]. ويبدو أن كل واحد من هذه الأسماء يمثل أو ينظر الى حالة صحية أو اجتماعية أو عمرية تمر بها المرأة. وفي موضع آخر ألفيناه يورد اللفظتين المترادفتين ثم إنه ينبه على فضل مزية في إحداهما على الأخرى، فقال في(**السلم**):((قال الأزهري رحمه الله: السلم والسلف واحد يقال سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد هذا قول جميع أهل اللغة قال ولكن السلف يكون قرضا

---

(١) التحرير/١٥

(٢) ينظر: م.ن/٥٠ و٦٧ و٩٦ و١٢٨.

(٣) م.ن/١٣٤،وينظر:إصلاح المنطق/٥٤ و٩٧،تهذيب اللغة، مادة(غبن):١٤٨/٨،ولسان العرب، مادة(غبن):٣٠٩/١٣.

(٤) التحرير/٧٣

(٥) ينظر: الصحاح، مادة(خلف):١٣٥٧/٤، ولسان العرب، مادة(خلف):٨٨/٩

(٦) التحرير/٢٥

أيضا))[1]. وقد يكون كل اسم مراعى فيه حال من أحوال هذه المعاملة، فالسلف مضي، فهو ناظر الى مضي المسلف به، والسلم سلامة وتسليم، والمال قد سلم وقد سلم من الامتناع.

أما التضاد، فقد تناوله النووي فيه لفظتي البيع والشراء في موضعين، وجاء حديثه عنهما يكمل بعضه بعضا، فقال في**(الشراء)**:((ويقال: شريت الشيء أشريه، إذا بعته وإذا اشتريته، وهو من الأضداد على اصطلاح اللغويين، ومن المشترك على اصطلاح الأصوليين))[2]. ومورد هذا التضاد هو أن الشراء يدل على تعارض بين طرفين أخذا وعطاء، فكل من الطرفين معط آخذ[3].

٥ - <u>التصحيح اللغوي:</u>

لا نرمي الى جعل هذا الجانب جزءا من جهد النووي في الدلالة اللغوية، لكنه لما كان يتعلق باللفظ تارة والدلالة أخرى، ختمنا به البحث على هذه الشاكلة.

ولم يفت النووي وهو يعلق على ألفاظ التنبيه أن يشير الى طرف مما يوقع فيه من أخطاء لغوية إن في اللفظ أو المعنى، ومن هذه التصحيحات تعليقه على لفظة**(البداية)** إذ جزم بأنها لحن فقال:((البداية لحن، وصوابه البداءة بضم الباء وبالمد والبدأة بفتح الباء وإسكان الدال والقصر، والبدوءة بضم الباء والمد))[4]. فالهمزة أصلية لأوجه لانقلابها، أو إجرائها مجرى(**غدايا وعشايا**) لأنهما مسموعان،لذا عدها المطرزي(ت٦١٦) عامية،وقد ضبطت المفردة أيضا بالكسر والفتح، ويرى ابن القطاع(ت٥١٥) أنها لغة للأنصار آتية من الفعل(**بديت**)[5]. ومع جزمه باللحن هنا قولا واحدا، نجده في موطن آخر يدفع من أنكر على الشافعي(ت٢٠٤) استعماله(انبغى) بدلا من مضارعه[6]. ولعله لم يطلع على نقل ابن القطاع هناك، أو لأن الشافعي حجة في اللغة استبعد صدور اللحن عنه هنا. على أن في طرف مما صححه النووي، وأشار ضمنا الى أنه لحن نظرا، إذ قد يجيزه التوسع والتجوز في

---

(1) م.ن/١٤٥، وينظر: تهذيب اللغة، مادة(سلف):٤٣١/١٢

(2) التحرير/٨٤، وينظر أيضا: ١٣١

(3) ينظر: الأضداد: أبو الطيب اللغوي:٣٩٢/١، ومقاييس اللغة، مادة(شري)/٥٣٥، والمفردات/٢٦٠.

(4) التحرير/٣١.

(5) ينظر: الأفعال: ابن القطاع:١٠٢/١-١٠٣،والمغرب في ترتيب المعرب/٣٥ وتاج العروس، مادة(بدأ):٤٣/١.

(6) ينظر: التحرير/٩٦، وأيضا:١٩٦

اللغة، ومن ذلك(**القافلة**) إذ قال فيها:((القافلة عند أهل اللغة الرفقة الراجعة من السفر... قال ابن قتيبة[ت٢٧٦]: من غلط العامة قولهم القافلة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة، وإنما القافلة الراجعة من السفر، ولا يقال للخارجة قافلة حتى تصدر))(١). ومنع ابن فارس ذلك أيضا، والحق أن الإطلاق مجازي تفاؤلا بالقفول(٢)، والنووي نفسه ألمح الى ذلك في قوله:((وكأنه [أي: الشيرازي] سماها قافلة مجازا باسم ما تصير إليه))(٣).

وما ألفيناه عنده من تفسير أو تعليل للحن أو سببه، نلفيه أوسع في موضع آخر، وذلك قوله في قول الفقهاء:(الأيام البيض):((وهو خطأ عند أهل العربية معدود في لحن العامة، لأن الأيام كلها بيض، وإنما صوابه: أيام البيض، أي أيام الليالي البيض))(٤). فالخطأ دلالي آت من التركيب.

ثانيا: الجهود النحوية:

عرض النووي لطائفة من المسائل النحوية أو القضايا وهو يعلق على تنبيه الشيرازي،وقد تنوع تناوله لهؤلاء المسائل، فهو تارة يشير إلى المسألة ويقدم لها شرحا وافيا من غير تعرض لخلاف فيها إن وجد، ومن ذلك قوله في التثنية في التغليب فيها((يعني [أي الشيرازي في قوله أحد الأبوين] الأب أو الأم هذا يسمى باب التغليب يكون اثنان مختلفا اللفظ يثنيان على لفظ أحدهما تارة لشرفه وتارة لشهرته وتارة لخفته وتارة لغير ذلك كالأبوين والعمرين أبي بكر وعمر والقمرين الشمس والقمر))(٥) وواضح من كلام النووي أن التغليب مجاز، وهو مجاز مرسل متوقف فيه على السماع حتى عد شاذا، واستظهر الخضري(ت١٢٨٧) أن العلاقة فيه مطلق الاشتراك لا الجزئية ولا المجاورة،(٦) وعد خالد الأزهري (القمرين) مجازا لا تغليبا، إذ لا ثاني لأحدهما في الوجود(٧).

---

(١) م.ن/٩٧، وينظر: أدب الكاتب: ٢٠/

(٢) ينظر:إصلاح المنطق/٥١ و٢٢٩، وتهذيب اللغة، مادة(قفل):١٦٠/٩، ومقاييس اللغة، مادة(قفل)/٦٦

(٣) التحرير/٩٧.

(٤) م.ن/٩٧، وينظر/١٨٩.

(٥) التحرير/١٠٢، وينظر: إصلاح المنطق: ابن السكيت/٤٠٠، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي:١٥٨/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد علي الصبان:١٣٩/١.

(٦) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري:٤٣/١.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح:خالد الأزهري:٢٢٢/١

وقد يلمح إلى ما بالوسع عده علة مؤثرة في أخذ المسألة حكما معينا أو وجهـا، ومـن ذلك قوله في (سام أبرص)((قال النحويون وأهل اللغة:(سام أبرص) اسـمان جعـلا اسـما واحدا، ويجوز فيه وجهان: أحدها البناء على الفتح كخمسة عشـر، والثـاني أعـراب الأول وتضيفه إلى الثاني مفتوحا))[١] فهذا التركيب وإنزال ثاني العلمين مـن الأول منزلـة الجـزء وجعلهما اسما واحدا دالا على حقيقته دفعة واحدة هو علة مجيء الوجهين الواردين في النص، إذ ليسا إلا تعبيرا عن هذه الكينونة المتحدة.

وقد يورد النووي المسألة إيراد من يذهب فيها مذهبا نحويا محددا، فقد وقف عند اسـم الإشارة (هنا وهناك)موضحا ما فيهما من لغات وأحكام، فقال:((يقال هنا وها هنا إذا أشـرت إلى مكان قريب وهناك وهنالك للبعيد واللام زائدة والكاف للخطاب وفيها دليـل علـى البعـد وتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث والهاء كذلك مضمومة في الجميع ويقال هنا بفتح الهاء وتشـديد النون وهنالك كذلك بمعنى هنا وهناك))[٢] والبعد مع اللام والكاف مبالغ فيـه، إلا أنـه يبقـى قسيما للقرب كما ذهب ابن مالك وتابعه النووي، ومن النحاة من جعل القسمة ثلاثيـة، فجعـل الكاف وحدها لمتوسط البعد ومع اللام للبعيد[٣]. وقد يورد المسألة وما فيها من أقوال من غير ترجيح أو ميل إلى أحدها، ومن ذلـك قولـه فـي نـداء لفـظ الجلالـة (اللهـم):((قـال الأزهري[ت٣٧٠]:فيه مذهبان للنحويين قال الفراء[ت٢٠٧]:أصله يا الله آمنـا بخيـر فكثـر استعمالها فقيل اللهم وتركت الميم مفتوحة وقال الخليـل[ت١٧٠] وسـيبويه[ت١٨٠] وسـائر البصريين معناه يا الله والميم المشددة عوض عن ياء النداء والميم المفتوحة لسكونها وسـكون الميم قبلها))[٤] ولا يخفى ما في توجيه الفراء من افتقار إلـى الـدليل. ويقـول فـي إضـافة الموصوف إلى صفته معلقا على قول الشيرازي: ثياب بذلة((هو من باب إضـافة الموصـوف إلى صفته كقول الله تعـالى {بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ} **[القصص/٤٤]** { **ولدار الآخرة**} (يوسف/١٠٩) وفيـه المذهبان المعروفان مذهب الكوفيين جوازه على ظاهره ومذهب البصريين تقدير محـذوف أي جانب المكان الغربي ودار الحياة الآخرة))[٥] ومنشأ المسألة أن الشيء لا يضاف إلـى نفسـه

---

(١) التحرير/١٢٦، وينظر: مباحث الدلالة النحوية في شرح المفصل لابن يعيش: عبدالسلام مرعي جاسم، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية بجامعة الموصل:٢٠٠٨/٦١

(٢) التحرير/٨٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك:٢٧٠/١، وشرح الكافية: الرضي:٢٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي:١٢١/١، و شرح ابن عقيل: ابن عقيل:١٣٦/١، وهمع الهوامع:٣٠٤/١.

(٤) التحرير/١٠٦، وينظر: معاني القرآن: الفراء:٢٠٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: ٢٩١/١

(٥) التحرير/٦٤، و٩٨.

لخلو ذلك من فائدة الإضافة- التعريف أو التخصيص- وجوز الفراء المسألة إذا اختلف اللفظان[1] وكأنه يميل إلى الاعتداد بالفوارق اللغوية الدقيقة بين اللفظتين.وفي مواضع أخر، يسوق النووي المسألة متخذا منها موقفا تصحيحا أو ترجيحا أو غيره، فيقول في إضافة لفظة (آل) إلى الضمير((جمهور العلماء على جواز إضافة آل إلى مضمر كما استعمله المصنف[يريد: الشيرازي] وأنكره الكسائي[ت١٧٠] والنحاس[ت٣٣٨] والزبيدي[ت٣٧٩] قالوا: لا يصح إضافته إلى مضمر، وإنما يضاف إلى مظهر فيقال: وعلى آل محمد، والصواب الجواز ولكن الأولى إضافته إلى مظهر))[2] ومرجع الخلاف هو أن هذه اللفظة لا تضاف إلا الى ذي شرف، والأليق بذلك هو الإظهار لا الإضمار، إلا أن تفسير الضمير بمرجعه جوز المسألة[3].

وإذا مضينا نتقرى جهود النووي النحوية، وجدناه في مواضع أخر يحتكم- إن صحت العبارة- إلى المعنى في إجراء المكون النووي على ظاهره أو أصله والخروج به عن ذلك، ومن ذلك توجيهه لـ (أفعل)التفضيل في جملة التكبير إذ قال ((معناه أكبر من أن ينسب إليه ما لا يليق بجلاله ووحدانيته وصمديته، وقيل: معناه الله كبير، وقيل: معناه الله أكبر كبير))[4] والوجه الثاني يخرج الصيغة عن بابها، وما صدر به النووي المسألة هو الأوفق بالمعنى، لان في حذف المفضل عليه إعماما يتسع معه المعنى، وقد مثلت عبارة النووي جانبا من دلالة المحذوف. في حين نجده في موضع آخر يخرج هذه الصيغة عن بابها، إذ تتعارض مع ما يراه من معنى، فيقول تعليقا على قول الشيرازي: وصاحب البيت أحق من غيره، أي في الإمامة ((المراد: لا حق لغيره معه... قال الأزهري:أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك: فلان أحق بماله أي لا حق لغيره فيه والثاني على ترجيح الحق وإن كان للآخرة فيه نصيب ... قال وهذا معنى قول النبي ﷺ الأيم أحق بنفسها من وليها أي: لا يفتات عليها فيزوجها بغير إذنها ولم ينف حق الولي فإنه العاقد لها والناظر لها))[5] وإنما حمله على بابه في الحديث لان الشافعية لا يثبتون للمرأة استقلالا في تولي عقد النكاح. ونجد في موضع آخر أن هذه القضية- وهي التوفيق بين المكون النووي في أصل وضعه والاستعمالات المختلفة- قد اتسعت لديه وبدت أكثر عمقا، فيقول في الظرف(**الآن**):((هو الوقت الحاضر هذا حقيقته وأصله، وقد يقع على القريب الماضي والمستقبل تنزيلا له منزلة الحاضر، ومنه قوله تعالى { فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ } [البقرة/١٨٧] وقيل: تقديره فالآن أبحنا لكم مباشرتهن، فعلى هذا

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٦/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣٦٨/١.

(2) التحرير/١٣، وينظر: لحن العامة: الزبيدي/٤١-٤.

(3) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني:٤٥/١.

(4) التحرير/٣١.

(5) م.ن، وينظر: تهذيب اللغة، مادة (حقق):٣٧٩/٣

هو على حقيقته))[1] وهذا التقدير مدلول عليه بفعل الأمر المقتضي للإباحة، وعلى التوجيه الأول الظرف لفعل الأمر، والمعنى:((فالوقت الذي كان يحرم عليكم الجماع فيه من الليل قد أبحناه لكم))[2].

ويمضي النووي يوضح حكما نحويا هنا، أو يقرر مسألة هناك، إن موجزا أو متبسطا[3]، على أنه أحيانا قد يكتفي بإيراد جانب من جوانب المسألة أو طرفا من معاني المكون النحوي، ومن ذلك قوله في (قد):((قال أهل العربية:(قد) حرف يوجب به الشيء تقول قد كان كذا فتأتي بـ (قد) توكيدا لتصديق ذلك الخبر وهي تقرب الماضي من الحال قالوا ومنه قوله قد قامت الصلاة قبل قيامها ... وتطلق قد لتحقيق الشيء))[4]، وليست هذه معاني (قد) كلها، إذ ذكر لها ابن هشام(ت٧٦١) ستة[5] وقد يكون اقتصار النووي على ذلك من باب الاكتفاء بالأشهر. وفي موضع آخر، يلتفت النووي إلى الخواص الاستعمالية لبعض مكونات النحو، فوقف على عطف العام على الخاص بالواو، فبين ذلك معلقا على العطف في(إن صلاتي ونسكي) في دعاء الاستفتاح قائلا:((وجمع بين الصلاة والنسك وإن كانت داخلة في النسك تنبيها على شرفها وعظم مزيتها وهو من باب ذكر العام بعد الخاص، وقد جاء عكسه، وهما مشهوران في القرآن العزيز وكلام العرب))[6] أما إذا فسر النسك بالذبح [7] فيكون العطف كقوله تعالى: { فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ }(الكوثر/٢) وفيه إشعار بما كان عليه الجاهليون من ذبح لغير الله تعالى، ويبدو أن السياق الفقهي هو ما جعل النووي يفسر النسك هنا بالصلاة.

ولم يفوت النووي الإشارة ــ وهو يتناول طائفة من مسائل النحوــ إلى بيان ما قد يقع في القاعدة من خطأ في الاستعمال أو التلميح إلى من توقف أو تردد في وجه تجيزه العربية، فيقول في حرف العطف(إما):((قال أهل العربية: يجوز أن يعطف على(إما) المكسورة بـ(إما) وبـ(أو)، فيقال: قام إما زيد وإما عمرو، وان شئت أو عمرو، ولا يجوز أن تقول:

---

(١) التحرير/١٢٠، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي:٢٦٠/١، و٤٧٥

(٢) إملاء ما من به الرحمن: العكبري:٨٣/١

(٣) ينظر: التحرير/١٥، و٣٨، و٣٩، و٢٤٨

(٤) م. ن/٣٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام:١٩٠/١.

(٦) التحرير/٣٨-٣٩، وينظر: أثرالتوجيه النحوي في تخريج الفروع الفقهية، دراسة في كتاب الإسنوي الكوكب الدري: عبدالسلام مرعي جاسم، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية بجامعة الموصل٢٠٠١/ ١٧٨، بإشراف د. خزعل فتحي زيدان.

(٧) ينظر: الكشاف: الزمخشري:٢ /٨١، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي: ٤٢٣/٨.

قام زيد وإما عمرو، ويجوز أو عمرو))[1] وعلة انتفاء الجواز هي أن المتكلم مع (إما) يبتدئ شاكا، فإذا أخر الحرف خرج الأمر عن مقصده. في حين نجده في موضع آخر يقـــرر قاعـــدة المطابقة وتخلفها في باب العدد إذا حذف المعدود، ثم يعقب على ذلك قائلا:((ولا يتوقف فيـــه إلا جاهل غبي))[2]. وسنرى أن له وقفات طيبة عند التصحيح اللغوي.

وثمة منحى آخر مثل بجلاء الجهود النحوية للنووي، وهو الوجوه الإعرابية التـــي لـــم يخل تعليقاته منها، فإذا جزنا حديثه عن مرجع الضمير في غير موضع[3]، وجدناه يقف متئـــدا عند جملة (لا حول ولا قوة إلا بالله) فيقول:(فيه[أي: اسم لا] خمسة أوجه مشهورة لأهـــل العربية، أحدها: لا حول ولا قوة بلا تنوين، والثاني رفعهما منـــونين، والثالـــث، رفـــع الأول ونصب الثاني منونا، والرابع، فتح الأول ورفع الثاني منونا، والخامس عكسه))[4]، ولكل وجـــه مما ذكر دلالة يفترق بها عن سواه [5]. وفي موضع آخر نجده يبين الوجوه الإعرابية بعـــد أن يصحح النص الذي تعالج فيه هذه الوجوه،فقد صوب في الدعاء المشهور المقول بعـــد الأذان(وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته) ـــ صوب وجه التنكير، إذ هو الروايـــة الصـــحيحة خلافـــا لحكاية المتن، ثم قال:((فعلى قوله: الذي وعدته يكون بـــدلا مـــن الأول أو منصـــوبا بفعـــل محذوف تقديره: أعني، أو مرفوعا، أي: هو الذي وعدته))[6]، فالوصف بالموصول لا يستقيم، وربما يكون ذلك هو ما حمل الفقهاء على إيراد صيغة الدعاء بـــالتعريف الـــذي قـــال عنـــه النووي:((وهو من حيث المعنى والإعراب صحيح))[7] ونحسب أن البدل أرجح الثلاثـــة، إذ الأصل ألا تقدير، وهو أولى أيضا من الوصف بالموصول، لأن النكرة مخصصة فحســـب لـــم تتمحض معرفة، بل اقتربت مسافتها من المعرفة بالوصف فحسب.

وللنووي وقفات عند الجمل أيضا، تفهم تارة بتعليقه على كلام المتن من غيـــر نـــص على نوعها، فحين قال المتن في صلاة الجماعة:((وقيل فرض على الكفاية، فان اتفـــق أهـــل البلد على تركها قوتلوا))[8] عقب النووي قائلا:((هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف: إن اتفـــق، ويقع في أكثر من النسخ أو كثير منها: فان اتفق بالفاء، والأولى أوضح، لأنا إذا قلنا الجماعـــة

---

(1) التحرير/١٥٤-١٥٥، وينظر: مباحث الدلالة النحوية/٢١٣ أطروحة .

(2) التحرير/٩٧، وينظر: إصلاح المنطق/٢٩٨.

(3) ينظر: التحرير/٧٦، و١٥٦.

(4) م. ن/٣٣.

(5) ينظر: مباحث الدلالة النحوية/٣٠٠ أطروحة.

(6) التحرير/٣٣. وينظر:صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري:٦١٤/١

(7) م.ن/٣٣

(8) التنبيه: الشيرازي/٥١.

فرض كفاية قوتلوا، وان قلنا سنة لم يقاتلوا على الصحيح، فإذا حذفت الفاء كان الكلام مختصا بقولنا: فرض كفاية وهو الصحيح))[1] ووجه الأولوية هو أن الفاء إذا حذفت كانت الجملة نعتا للفرض، وعاد الضمير مؤنثا حملا على المعنى، أو أن الجملة حال من الفرض لأنه نكرة موصوفة، فهي قيد له، أما الاستئناف بالفاء فان الجملة معه مترتبة على الحكمين السابقين للصلاة، والضمير راجع إلى (الجماعة) المترتب عليها حكما السنية والفرضية الكفائية.

في حين نجده في موضع آخر يعالج نوعا محددا من الجمل ويبني كلامه على ذلك، فنبه على أن رواية المتن: أحق ما قال العبد كلنا لك عبد، في قول المعتدل من الركوع ـ هذه الرواية ليست الصحيحة[2]، وان كانت في المعنى صحيحة، وان الصحيح هو زيادة (الواو) قبل(كلنا)، فنبه النووي على ذلك كله ثم قال:((وتقديره: أحق ما قال العبد: لا مانع لما أعطيت إلى آخره، واعترض بينهما:(وكلنا لك عبد)، ولهذا الاعتراض نظائر في القرآن وغيره))[3]، والوجه الأول يجعل جملة(كلنا لك عبد)الخبر على احتمال (ما) للموصولية والمصدرية والنكرة الموصوفة، ثم تأتي الجملة الأخيرة مستأنفة، ولا يخفى ما في جملة الاعتراض من رصانة في النظم، وإشعار بالإقرار بعبودية لا تتوقف على قول قائل.

وإذا أنعمنا النظر فيما تناوله النووي من مسائل النحو، ألفيناه يعول على عدد من القضايا الكلية التي كان لها أثرها في النحو العربي بعامة، ومن تلك القضايا **(الزيادة)** وهي من قضايا التأويل النحوي، وقد مثلت عند النووي وهو يعالج تعدية الفعل(باع) إذ قال: ((وقولهم: بيع منه أو بعت منه بمعنى يبيعه وبعته، وهذا الثاني هو المعروف في اللغة، واستعمال الفقهاء أيضا صحيح ... وتكون (من) زائدة على مذهب الأخفش[ت٢١٥] في جواز زيادتها في الواجب))[4] ويبدو أنه يرى مذهب الأخفش،لأنه صحح الاستعمال وأشار إلى شيوعه.واشترط جمهور البصريين تقدم النفي أو شبهه وتنكير مدخول(من) لجواز الزيادة.

ومن تلك القضايا**(التضمين)**، فقد عول عليه في وقفته عند الفعل(زوج) وقال: ((يقال تزوجت امرأة وبامرأة ... لغتان مشهورتان ... والأول أفصح وأشهر وبه جاء القرآن قال الله تعالى: { فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا } **[الأحزاب/٣٧]** والثانية لغة تميم، وقال تعالى: { وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ } **[الطور/٢٠]والدخان/٥٤]** قال الأكثرون: معناه قرناهم وليس من عقد النكاح،

([1]) التحرير/٥١.

([2]) ينظر: التنبيه/٤١، وينظر:صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج:٣٤٦/١

([3]) التحرير/٤١

([4]) م.ن/٢٣،ينظر: معاني القرآن: الأخفش:٩٨/١-٩٩,١٨٠,٢٠٩,٢٢٣ ، ومباحث الدلالة النحوية/٣٦١ أطروحة

وقال مجاهد والبخاري وطائفة: أنكحناهم))[١]. وإدخال الباء مع الفعل(زوج)استعمال قرآني للتعبير عن الزواج في الآخرة، وفي هذا التضمين تنبيه على أن هذا الزواج لا يكون على حسب المتعارف عليه بين الناس اليوم من المناكحة، فليس في الجنة عقد نكاح، إذ لا تكليف فيها[٢]

والحمل على المعنى من القضايا التي أفاد منها النووي في معالجاته، فقد وجه في ضوئها المخالفة بين الصفة وموصوفها في قول الشيرازي:((وأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن))[٣] أي: في الصلاة، فقد علق على ذلك بالقول:((هكذا هو في التنبيه: الأيمن وقد أنكر عليه، لأن الكف مؤنثة، وكان حقه أن يقول اليمنى، وجوابه: أنه حمل الكلام على العضو وقد كثر مثل هذا في كلام العرب))[٤] في حين نجده في موضع آخر ينكر استعمالا مماثلا ولا يتأول لتصحيحه[٥] . وقد يكون ما نقد به الاستعمال من إنكار قد حمله على ذلك.

ثالثا: الجهود الصرفية:

تناول النووي عدة مسائل في الصرف، وجاءت وقفاته متنوعة،فتارة تكون عجلى تكتفي بالإشارة الواضحة المفهمة، وتارة تكون متأنية. ومن وقفاته العجلى قوله في زنة (النبيذ):((وهو فعيل بمعنى مفعول، كقتيل وجريح، وذبيح))[٦]، وكذا كانت وقفته عند زنة (السفينة) غير أنها على اسم الفاعل[٧]، في حين نجد عنده ما يشبه التردد في جمع القسي، إذ قال:((بكسر القاف والسين وتشديد الياء جمع (قوس)... وكأن أصله قووسا))[٨]، بل هذا هو الأصل ثم جرت عليه الإعلالات المعروفة، وربما تكون كثرة هذه الإعلالات هي ما حمل النووي على سياقة المسألة على هذا النحو. وقد يشير إلى الخلف بيت المذكر والمؤنث في جريان الزنة على القاعدة أو مخالفتها إياها،فيقول في زنة اسم الفاعل من(زمر):((المزمار

---

(١) م.ن/٨٦، و١٠٩.

(٢) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري: ١٦٠/٢٥، وإعراب القرآن: النحاس: ١٧٢/٤، والمفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني/٢١٦، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي: ١٣/١٩-١٤، وروح المعاني: ٤٢/٢٧-٤٣.

(٣) التنبيه/٣٨.

(٤) التحرير/٣٨ وينظر:المذكر والمؤنث: الفراء:٣٤٣/١ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث:أبو البركات الأنباري/٧٠

(٥) ينظر: التحرير/٢٣.

(٦) م.ن/٢٧.

(٧) ينظر م. ن / ١٦٨ و ٢٤٢.

(٨) م. ن/١٤٦، وينظر: الكتاب: ٤٦٧/٣.

بكسر الميم واحد المزامير، وزمر يزمر ويزمر فهو زمار،قال الجوهري[ت٣٩٣): لا يكاد يقال زامر، قال: والمرأة زامرة، ولا يقال: زمارة))[١] وقد حكى الأصمعي(ت٢١٦) هذين البناءين، وقد يكون تركهم التوحيد أن الزمارة تطلق أيضا على القصبة التي يزمر بها[٢].

وفي مواضع أخرى نجد النووي يقف عند المسألة الصرفية مليا، مجليا ما فيها من تصريف، ومن ذلك إشارته إلى القلب المكاني الحاصل في جمع(صاع) جمع تكسير إذ قال:((جمع صاع[يريد: آصع] وهو صحيح فصيح ... وكذلك يجوز (آدر) في جمع(دار) وشبه ذلك وهذا باب معروف عند أهل التصريف يسمى باب القلب لأن فاء الكلمة في آصع صاد وعينها واو فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء ثم قلبت الهمزة ألفا حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار آصعا وزنه عندهم **أعفل**))[٣] وقد عد هذا الجمع لحنا، ومن لحون الفقهاء بخاصة، والحق أنه معتبر لا مفر من الأخذ به.ومن المواضع التي فصل فيها النووي القول، قوله في النسب إلى(اليمن):((مخفف الياء[يريد: اليماني] على المشهور أنه منسوب إلى اليمن، والألف بدل من إحدى ياءي النسب فلا تشدد لئلا يجتمع البدل والمبدل وحكى سيبويه لغة قليلة يماني بالتشديد ... فعلى هذا تكون الألف زائدة كقولهم: رقباني منسوب إلى الرقبة ونظائره ... فيقال رجل يمني بالتشديد ويمان بالتخفيف والألف من غير ياء وقوم يمنيون بالتشديد ويمانية بالتخفيف ويمانون وعلى لغة التشديد يمانيون))[٤] وهذا الحذف جاء تخفيفا لكثرة الاستعمال، والأجود هو النسبة إلى اليمن قياسا[٥].

والناظر في عمل النووي في هذا الجانب لا يعدم أن تقع عينه على مسألة في التصغير وأخرى في المبدل من تاء الافتعال وغيرهما[٦]. وما يعنينا هنا الإشارة إلى أنه قد لا يكتفي بشرح المسألة وتقريرها، بل قد يحكي أيضا ما فيها من مذاهب للعلماء، فيقول في بناء اسم المفعول من الناقص في المحذوف منه:((قال الخليل:المحذوف من (مبيع) واو مفعول، لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف، وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة، قال المازني[ت٢٤٩]: كلاهما

---

(١) التحرير/١٧١.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادة(زمر): ٣٢٧/٤.

(٣) التحرير/١٠٣، وينظر: المذكر والمؤنث:٥٠١/١ .

(٤) التحرير/١١٣، وينظر: الكتاب:٣٣٨/٣، وشرح الشافية:الرضي:٢٥٨/٢

(٥) الكامل في اللغة والأدب: المبرد: ٢٢٣/٣.

(٦) ينظر: التحرير/٨١، و١٥٣ و٢٦٥.

حسن، وقول الأخفش أقيس))[1] فالزائد عند الأخفش دخل لمعنى، فهو أولى بالإبقاء، وأن الساكنين إذا التقيا حذف أولهما، وقد نوقش الأخفش في التزامه توجيهه هذا في الصور كلها.

ومن جهود النووي الصرفية، تفرقته بين الصيغ، وتبيان ما لذلك من أثر في المعنى والاستعمال، ومن ذلك قوله في اسم المكان(مسجد):((بكسر الجيم وفتحها، اسم لمكان السجود، وبالكسر اسم للموضع المتخذ مسجداً))[2] والقياس الفتح، ونقل سيبويه هاتين اللغتين، إلا أن ظاهر كلامه التفرقة التي أوردها النووي[3]. وقد تأتي تفرقته مفصلة لاكما رأيناها آنفا، فيقول في جمع(عيد):((وهو من ذوات الواو وكان أصله عود بكسر العين فقلبت الواو ياء ... وجمعه أعياد، قال الجوهري: وإنما جمع بالياء وأصله الواو للزومها في الواحد، قال: ويقال للفرق بينه وبين أعواد الخشب))[4] وهذا القلب غير مطرد مع كونه لازما، وعده سيبويه شاذا، وتناوله ابن جني(ت٣٩٢) في باب وجوب الجائز، وتوقف المرادي(ت٧٤٩) في تعليل ابن الناظم(ت٦٨٦) ترك الرد بالحمل على الجمع[5] وكأنه عكس القضية، ولا مانع من أن تكون العرب قد التزمت القلب في المفرد والجمع تأكيدا في طلب الفرق. وقد يرد البناء الواحد حاملا معنيين، فيجزم النووي بأحدهما معتمدا على قرينة خارجية تفهم ضمنا من مذهبه الفقهي، فحين قال الشيرازي في بدن الهدي:((وإن عطب منها شيء قبل المحل نحره))[6] علق النووي قائلا:((وهو[أي: المحل] بكسر الحاء وهو وقت الذبح))[7] وجزمه بالزمان ــ وإن كانت الصيغة محتملة له وللمكان ــ راجع إلى أن الشافعي[8] فسرها بمكان الإحصار في قوله تعالى: { وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ } [البقرة/١٩٦] فجاء التفسير بالزمان هنا لاختلاف الحكمين .

---

(١) م. ن/١٣١، وينظر: المقتضب: المبرد: ١/١٠٠، والمنصف شرح تصريف المازني: ابن جني: ٢/٢٨٧ - ٢٩٠، والخصائص: ابن جني: ٢/٣٣٨ - ٣٣٩، وشرح الشافية: ٣/١٠١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/

(٢) التحرير/٢١، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي/٨٩.

(٣) ينظر: الكتاب:٤/٩٠، وشرح الشافية: ١/١٢٧.

(٤) التحرير/٦٢، وينظر: الصحاح: الجوهري، مادة (عود): ٢/٥١٥.

(٥) ينظر : الكتاب: ٣/٤٥٨، والخصائص: ٣ /٦٠، وشرح ابن الناظم: بدر الدين ابن مالك/٥٦٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/٨٩.

(٦) التنبيه/١٣٠

(٧) التحرير/.١٣٠، و ٨٠

(٨) ينظر: حاشية الجمل على تفسير الجلالين: سليمان الجمل: ١/١٥٥.

ومن الجوانب البحثية التي تطرق إليها النووي في الصرف ذكره لعدد من الضوابط العامة المعتمدة في زنة طائفة من المفردات، ومن ذلك قوله في زنة (الفخذ):((بفتح الفاء وكسر الخاء، ويجوز إسكان الخاء مع فتح الفاء وكسرها، ويجوز أيضا كسر الفاء والخاء، فهذه أربعة أوجه جارية في كل ما كان من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف مفتوح الأول مكسور الثاني، وكان ثانيه أو ثالثه حرف حلق))(١) وأشار في موضع آخر إلى ضابط آخر، فقال في زنة (القبل والدبر):((بضم أولهما وثانيهما، ويجوز إسكان الثاني، وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم الأول والثاني ويجوز إسكان الثاني ككتب وعنق ورسل وأذن ونظائرها))(٢). وبالمقابل فإنا نجده ينبه على ما خرج على القاعدة في بابه، فذكر أن النسبة إلى(إبل)((إبلي بفتح الباء استثقالا لتوالي الكسرات))(٣) والحق أن هذا الخروج ضابط في بابه في(فعل) مكسور العين مثلث الفاء، وإن جاء حديث النووي عنه بصفته خروجا.

---

(١) التحرير/٤٣، وينظر: إصلاح المنطق/١٦٩، وشرح الشافية:٣٢/١

(٢) التحرير/٣٥، و١٠٥، و١٨٠ن و٣٥٩

(٣) م.ن/٧٦، وينظر: شرح الشافية: ٢١٥/٢، ومنهج السالك الى ألفية ابن مالك: الأشموني: ٢٥٦/٤.

ثبت المصادر والمراجع

- أثر التوجيه النحوي في تخريج الفروع الفقهية: دراسة في كتاب الإسنوي (الكوكب الدري)، عبد السلام مرعي جاسم، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية بجامعة الموصل: ٢٠٠٠.
- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن قتيبة(ت٢٧٦هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السعادة ــ مصر، ١٩٥٨
- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحق ابن السكيت(ت٢٤٤)،تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف- القاهرة، ط٣ ١٩٧٠
- الأضداد: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت٣٥١) تحقيق: د. عزة حسن ، ط١، دمشق،١٩٦٣
- إعراب القرآن: أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٤.
- الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع(ت٥١٥)، ط١، عالم الكتب- بيروت،١٩٨٣
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في كل القرآن: أبو البقاء عبد الرحمن ابن الحسين العكبري ، (ت٦١٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ١٩٧٩
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.- بيروت، د . ت.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري(ت٣٣٨) تحقيق: د. رمضان عبد التواب،ط١، دار الكتب- القاهرة،١٩٧٠
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت١٢٠٥)، دار صادر- بيروت ١٩٦٦
- التصريح بمضمون التوضيح [المطبوع بعنوان شرح ...]: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.ت
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الصادق-القاهرة، ١٩٧٣
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين أبو علي الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط١،المكتبة العصرية ــ بيروت، ، ٢٠٠٥

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ضبط وتعليق: محمود محمد شاكر، وتصحيح علي عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ٢٠٠١.
- حاشية الجمل على تفسير الجلالين (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية): سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت١٢٠٤هـ)، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، ١٩٣٣.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الشيخ محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ)، مراجعة وتصحيح لجنة من العلماء، مطبعة الاستقامة ـ القاهرة، ١٩٥٣
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ط١، مكتبة الصفا ـ القاهرة،٢٠٠٢.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ، د.ت
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) تحقيق: وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و د. جاد مخلوف جاد، و د. زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ، ١٩٩٤.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق السيد محمد السيد، والسيد إبراهيم عمران، دار الحديث ـ القاهرة، ٢٠٠٥.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠)،تحقيق: د. محمد جبر الألفي ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-مكة المكرمة، د.ت
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي(ت١٣٥١)، ط١٦مصطفى الحلبي- القاهرة، ١٩٦٥.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت ٢٠٠٠.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤، مطبعة السعادة ،مصر،، ١٩٦٥.
- شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة، د.ت.

- شرح الشافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، ٢٠٠٥.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، دار المأمون للتراث ــ مكة المكرمة، ١٩٨٢
- شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، (ت٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ــ بيروت، د .ت.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)،عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الصحاح ــ (تاج اللغة العربية): أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،ط٤ دار العلم للملايين ــ بيروت، ١٩٨٧.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري(ت٢٥٦)،مراجعة وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الصفا- القاهرة، د ت
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، د ت
- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري(ت٣٤٠هـ) ، دار الآفاق الجديدة- بيروت، د.ت
- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، ط٣ دار الفكر العربي ــ القاهرة،١٩٩٧.
- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر ــ القاهرة، (د.ت).
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ــ بيروت، د. ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، ط٣، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ، ٢٠٠٣
- لحن العامة: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت٣٧٩)، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف- القاهرة،١٩٨١ .
- لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر ــ بيروت، ١٩٥٥

- مباحث الدلالة النحوية في شرح المفصل لابن يعيش: عبدالسلام مرعي جاسم، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية بجامعة الموصل،٢٠٠٩،
- المحكم المحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، (ت٤٥٨)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ٢٠٠٠
- المخصص: ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت،ط١، ١٩٩٦
- المذكر والمؤنث أب بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨)،تحقيق: د. طارق الجنابي، ط،٢دار التراث العربي- بيروت، ١٩٨٦
- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد ياسين السواس، ط٢، دار المأمون للتراث ــ دمشق، د. ت .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد المقري الفيومي(ت٧٧٠)،ط١ دار الكتب العلمية- بيروت،،١٩٩٤
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ــ دار الحديث ــ القاهرة ، ٢٠٠٥.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب ــ بيروت، ط٣ ، ١٩٨٣.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي(ت٥٤٠)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، دار الكتب- بيروت ١٩٦٩
- المغرب في ترتيب المعرب: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي(ت٦١٦)، دار الكتاب العربي- بيروت د.ت
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ــ دار الطلائع ــ القاهرة، د . ت.
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الشهير بالراغب الأصبهاني(ت٥٠٢هـ)، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ــ بيروت، د.ت.
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ٢٠٠٨.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ــ بيروت ، د. ت .
- المنصف شرح تصريف المازني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الله أمين، وعبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، ط١٩٥٤،١

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك(شرح الأشموني):علي بن محمد الأشموني (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، ط١، مكتبة الصفا ــ القاهرة،٢٠٠٢.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، تصحيح وتعليق وتنقيح لجنة من العلماء، ط١، طبع دائرة المعارف العثمانية، توزيع مكتبة ابن تيمية ــ القاهرة، ، ١٩٨٤.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية-القاهرة د . ت.